

مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة وتأثيره في تحقيق معايير الجودة
في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية
دراسة لعينة من أعضاء هيئة التدريس لبعض الجامعات الجزائرية

**The level of application of governance principles and its impact on
achieving quality standards in Algerian higher education institutions
A study of a sample of faculty members of some universities in Algeria**

د. بكوش لامية^{1*}، د. نزيهة مقيدش²

¹كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف-1(الجزائر)،
lamiabakouche@yahoo.fr

²كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف-1(الجزائر)،
naziha.mekideche@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2022/06/16

تاريخ القبول: 2022/06/05

تاريخ الاستلام: 2022/03/21

ملخص:

استهدفت هذه الدراسة الوقوف على مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة ودورها في تحقيق معايير الجودة في ثلاث مؤسسات جامعية (جامعة سطيف-1 المركز الجامعي بميلة والمدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي بالجزائر) من خلال استقصاء آراء عينة من 476 أستاذ. توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي محل الدراسة كان متوسطا، في المقابل كان مستوى توافر معايير الجودة منخفضا جدا، مع وجود فروق معنوية في الآراء حسب بعض متغيرات المراقبة، أيضا أظهرت النتائج وجود دور لمبادئ الحوكمة في تحقيق الجودة من خلال التأثير المعنوي والإيجابي والقوي لمبادئ الحوكمة على معايير الجودة، مع وجود عوامل أخرى تؤثر أيضا على الجودة. كلمات مفتاحية: مؤسسات التعليم العالي، الحوكمة، مبادئ الحوكمة، الجودة، معايير الجودة.

تصنيفات JEL: I20، I23، I29، C0، C82

Abstract:

This study aimed to identify the level of application of the principles of governance and its role in achieving quality standards in three institutions (University of Setif-1, University Center in Mila and the Higher School of Statistics and Applied Economics in Algiers) through a survey of a sample of 476 teachers.

The study reached a number of results; the most important of which is that the level of application of the principles of governance in the institutions of higher education in the study was average. In contrast, the level of availability of quality criteria was very low, with significant differences in views according to some control variables. The results also showed a role for the principles of governance in achieving quality through their significant positive and strong impact on quality criteria, with other factors also affecting quality.

Keywords: Higher Education Institutions; Governance; Principles of Governance; Quality; Quality Criteria.

Jel Classification Codes : I20 ،I23 ،I29 ، C0 ،C82

1. مقدمة :

تُعتبر الحوكمة من المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمام كبير في السنوات الأخيرة لدورها القوي في تحقيق الجودة والتميز في الأداء. وكنتيجة للأثر الإيجابي الذي حَقَّقَهُ تَبَيَّنَ نظام الحوكمة داخل أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة، توسع استخدامه ليشمل مؤسسات التعليم العالي وذلك لمواجهة التحديات التي تشهدها هذه الأخيرة، خاصة في ظل حدة المنافسة التي تسعى من خلالها لتحسين سمعتها وترتيبها ضمن قوائم التصنيف العالمية. في هذا السياق أصبح تبني نظام الحوكمة ضرورة تفرضها المتغيرات المحلية والدولية، باعتباره نظاما يقوم على مبادئ تحقق فعالية وكفاءة تنظيمية كبيرة وتساهم في تحقيق جودة الأداء التي تُعد طموح الأطراف ذات المصلحة الداخلية والخارجية. تُعد الجزائر واحدة من الدول التي أولت لقطاع التعليم العالي اهتماما بالغا، حيث عملت على تطويره وإعادة هيكلته بإدخال سلسلة من الإصلاحات منذ الاستقلال لغاية اليوم. انعكست سيرورة الإصلاحات في تطورات كمية متزايدة وسريعة على

مستوى الموارد البشرية والهيكل والموارد المالية، ورغم النتائج الإيجابية الكثيرة لبرامج الإصلاحات والمؤشرات الكمية المحققة، إلا أن الواقع يُشير إلى ضعف أداء المنظومة ككل وعدم القدرة على تحقيق المستوى المطلوب من الجودة لمسايرة المستجدات المحلية والدولية المتطورة باستمرار، ما يُشير إلى أن إحدى الأزمات الرئيسية هي أزمة حوكمة بالدرجة الأولى. إذا كانت مؤسسات التعليم العالي الجزائرية حديثة العهد في السعي لتطبيق مبادئ الحوكمة، فإنه من الضروري الوقوف على مستوى تطبيقها ودورها في تحقيق الجودة.

من هذا المنطلق ارتأينا الوقوف على مستوى تطبيقها وتأثيرها في تحقيق الجودة من خلال سبر لأراء عينة من أعضاء هيئة تدريس في ثلاث مؤسسات جامعية (جامعة سطيف-1، المركز الجامعي بـميلة والمدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي بالجزائر)، حيث تضمن استبيان الدراسة ثمانية مبادئ للحوكمة وخمسة معايير للجودة.

1.1. الإشكالية:

من خلال الطرح السابق، يُمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة في السؤال التالي:
ما مدى تأثير مبادئ الحوكمة في تحقيق معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي محل الدراسة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس لبعض الجامعات الجزائرية ؟

2.1 الفرضيات:

للإجابة على إشكالية الدراسة، تم صياغة الفرضيات التالية:

- مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة متوسط في مؤسسات التعليم العالي محل الدراسة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؛

- مستوى توافر معايير الجودة متوسط في مؤسسات التعليم العالي محل الدراسة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؛

- توجد فروق دالة إحصائية في آراء أعضاء هيئة التدريس حول مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة وحول مستوى توافر معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي محل الدراسة حسب بعض متغيرات المراقبة؛

- تؤثر مبادئ الحوكمة إيجابا في تحقيق معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي محل الدراسة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

3.1. أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من أهمية موضوع الحوكمة الذي يحتل مكانة علمية متميزة كنظام قائم على مبادئ مهمة (الشفافية، المساءلة، الاستقلالية، المشاركة...)، وكإطار مرجعي لتحسين تطبيقات الجودة في مؤسسات التعليم العالي. وتتجلى أهمية البحث على المستوى التطبيقي من خلال التعرف على مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة ومدى توافر معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي محل الدراسة، ومن ثم إبراز مدى تأثير مبادئ الحوكمة في تحقيق معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس المبحوثة.

4.1. أهداف البحث: يهدف البحث إلى:

- التعرف على المفاهيم النظرية للحوكمة والجودة في مؤسسات التعليم العالي؛
- التعرف على مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة ومستوى توافر معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي محل الدراسة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها؛
- إبراز اتجاه ودرجة تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة في تحقيق معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي محل الدراسة باستخدام نموذج الانحدار المتعدد.

5.1. الدراسات السابقة:

تطرق الكثير من الدراسات لموضوع الحوكمة والجودة في مؤسسات التعليم العالي، يُمكن التطرق إلى أهمها على النحو التالي:

- دراسة ذهبية الجوزي تحت عنوان "الحكم الراشد وجودة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر" (ذهبية الجوزي، 2013، الصفحات 1-230)، حاولت الباحثة إسقاط بعض مبادئ الحكم الراشد في إدارة مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، توصلت الدراسة إلى أن مستوى جودة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر منخفض بسبب ضعف مستوى الاستقلالية والمساءلة على الأداء في إدارة هذه المؤسسات؛

- دراسة مروان حمودة الدهدار وآخرون: تحت عنوان "واقع حوكمة الجامعات الفلسطينية" (مروان حمودة الدهدار وآخرون، 2017، الصفحات 62-88)، هدفت إلى التعرف على واقع تطبيق مبادئ الحوكمة من خلال آراء عينة من 197 موظف في المستويات الإدارية العليا، وتوصلت إلى أن هناك ضُعباً في دور وزارة التعليم العالي في دعم الجامعات، مع عدم وجود معايير للحوكمة الجامعية، كما أن مستوى تطبيق مبادئها كان بدرجة متوسطة، إضافة إلى وجود نزاعات حزبية وازدواجية في اتخاذ القرارات وضعف في مشاركة أصحاب المصلحة.

- دراسة "Qualité Guidelines for Good Governance in Higher Education across the Globe" (Khalid ZAMAN, 2015, pp. 1-7) هدفت لإيجاد علاقة بين مؤشرات الحوكمة ومؤشرات التعليم العالي من خلال نموذج انحدار مقطعي على مجموعة من الدول. أظهرت الدراسة وجود علاقة بين مؤشرات الحوكمة ومؤشرات التعليم العالي في الدول المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو، وكان تأثير مؤشرات الحوكمة على مؤشرات التعليم العالي معنوياً، سواء كان اتجاه العلاقة سلبياً أو إيجابياً؛

- دراسة Francisco GANGA et al: "A Synchronic Analysis of University Governance: A Theoretical View of the Sixties and Seventies" (Francisco GANGA et Al, 2017, pp. 553-568). تطرق الباحثون لتحليل تطور مفهوم الحوكمة الجامعية لفترة الستينيات والسبعينيات، أكدت الدراسة على أن الحوكمة بإمكانها توفير فعالية وكفاءة تنظيمية كبيرة لمؤسسات التعليم العالي، وتم التأكيد على أن التغيير يرتبط باعتماد مبدأ المشاركة والديمقراطية كمنهج للجامعات الحديثة وعلى دور المجالس العليا في الحوكمة الجامعية.

2. تعريف الحوكمة ومبادئها في مؤسسات التعليم العالي

1.2 تعريف الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي

عَرَفَت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي بأنها: «نظام يشمل الهياكل والعلاقات والعمليات التي يتم من خلالها وضع سياسات التعليم العالي وتنفيذها ومراجعتها، على كلا المستويين الوطني والمؤسسي» (Fabrice HENARD et Alexander MITTERLE, 2010, p. 26). أمَّا البنك الدولي فأشار إلى أن الحوكمة: «نظام يُعالج كيفية تحديد وتنفيذ مؤسسات التعليم العالي عموماً لأهدافها وكيفية إدارة معاهدها وكلياتها وتقييم إنجازاتها» (Adriana J et Al, 2012, p. 19).

2.2 مبادئ الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي

إن مبادئ الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي لا تختلف عن مبادئ الحوكمة على مستوى المؤسسات الأخرى أو على المستوى الكلي، إلا أنه وفقاً للأدبيات التي بحثت في الموضوع ووفقاً لتقرير البنك الدولي لسنة 2012، تم تحديد المبادئ التالية:

- الإطار العام: أحد العناصر الرئيسية في تقييم أنظمة الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي هو الإطار العام والتفاعل بينها وبين الدولة، يندرج ضمن هذا البعد ثلاث مجموعات من المؤشرات هي تحديد مهام ورسالة الجامعة والإجراءات المتبعة لإرسائها وأصحاب المصلحة المعنيون بذلك تحديد الأهداف وتنفيذها وآليات المتابعة المستخدمة لتقييمها، والإطار القانوني والسياق الوطني للذان تعمل الجامعة في ظلها (Adriana.J et Al, 2012, pp. 14-20)؛

- الإدارة: يعكس مدى تطبيق مؤسسات التعليم العالي لمفهوم الإدارة العمومية الحديثة في القرارات الخاصة بإدارة شؤونها اليومية، ويشمل ذلك أيضاً آليات الإدارة المتمثلة في كيفية اختيار رئيس الجامعة وأعضاء هيئاتها الإدارية وتحديد مهامهم ومسؤولياتهم وتسلسلهم الإداري، أيضاً تشمل هياكل الإدارة والأقسام أو الوحدات ومهامها ومسؤولياتها وحدود مساءلتها وآليات تقييم أداؤها (Fabrice HENARD et Alexander MITTERLE, 2010, pp. 56-57)؛

- الشفافية: الشفافية هي تمكين أصحاب المصلحة من الحصول على المعلومات التي تمكنهم من اتخاذ القرارات ذات التأثير المشترك من خلال الإفصاح والوضوح في تصميم وتطبيق الأنظمة والآليات والسياسات والتشريعات وغير ذلك من الأدوات التي تكفل حق الأطراف الفاعلة (الأساتذة، الطلبة، الإداريون...)، وأيضاً تدفق المعلومات الدقيقة والموضوعية وسهولة استخدامها من قبل أصحاب المصلحة في مؤسسات التعليم العالي (خالد خميس السر، صفحة 2013)؛

- المشاركة: تعكس أدوار ومساهمة أصحاب المصلحة في إدارة الشؤون التي تخصهم وتؤثر فيهم، بمعنى إتاحة الفرصة لجميع الأطراف للمشاركة في صناعة القرارات وصنع السياسات ووضع قواعد للعمل بطريقة مباشرة أو عن طريق ممثلهم، يتضمن معنى المشاركة التعاون الاقتراح، الاستشارة، التمثيل والتمكين. المشاركة تهدف إلى تجاوز التدرج الهرمي في السلطة (مروان حمودة الدهدار وآخرون، 2017، صفحة 63)؛

- المساءلة: هي التزام يُلزم أصحاب المصلحة بالمحاسبة وأصحاب المسؤولية بالإجابة عن المسؤولية التي تُسند إليهم، فهي تعكس واجب المسؤولين في تقديم تقارير دورية عن عملهم ومسؤولياتهم ومستويات تنفيذها، وبالتالي هي حق لأصحاب المصلحة في المحاسبة والحصول على التقارير والمعلومات اللازمة عن عمل المسؤولين. بهدف رفع فعالية وكفاءة العمل. تُعد أداة مهمة لمكافحة الفساد وتحقيق الكفاءة والفعالية؛

- الاستقلالية: تعكس استقلالية مؤسسات التعليم العالي عن مؤسسات وأجهزة الدولة المختلفة، بما يضمن حريتها في اتخاذ القرارات المنظمة لشؤونها الداخلية، سواء فيما يتعلق بالجانب الأكاديمي، أو الإداري أو المالي (خلود صابر، 2007، صفحة 20):

- الفعالية: يرتبط مبدأ الفعالية بتوجيه مراحل صناعة القرارات نحو تحقيق الأهداف في الوقت المناسب وبأقل التكاليف، في ظل قدر كافٍ من الديمقراطية بما يعكس الاستغلال الجيد للموارد.

3. تعريف الجودة ومعايير ضمانها في مؤسسات التعليم العالي

1.3 تعريف الجودة في مؤسسات التعليم العالي

إن الجودة وفقاً لما تم الاتفاق عليه في مؤتمر اليونسكو للتعليم، الذي أُقيم في باريس في شهر أكتوبر سنة 1998 يُنص على أن: «الجودة في التعليم العالي مفهوم متعدد الأبعاد، ينبغي أن يشمل جميع وظائف التعليم وأنشطته مثل المناهج الدراسية، والبرامج التعليمية، والبحوث العلمية، والطلبة، والمباني والمرافق والأدوات، وتوفير الخدمات للمجتمع المحلي، والتعليم الذاتي الداخلي، وتحديد معايير مقارنة للجودة معترف بها دولياً (UNESCO, 1998, p. 15). أما الباحثان زين الدين بروش ونبيل بوزيد، فقد أشارا أنه رغم كل الاختلافات في تعريف الجودة إلا أنَّ التعريف المشترك والأكثر استخداماً هو أن: «الجودة هي المواءمة مع الأهداف، بمعنى أن جودة التعليم في مؤسسات التعليم العالي تتجلى من خلال تحقيقها لأهدافها المسطرة في البداية» (Zineddine BERROUCHE et Nabil BOUZID, 2012, p. 22).

2.3 معايير ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي

إن المعيار هو مُؤشّر تمييزي يسمح بتعريف وترتيب مجال أو محور أو مفهوم... إلخ، والمعيار في ضمان الجودة دليل يسمح بتمييز الأفضل، ويشير للميزات والخصوصيات التي تتميز بها عناصر مدخلات وعمليات ومخرجات مؤسسات التعليم العالي ويتم على أساسه تشكيل حكم معين (HASSOUNET, 2010, p. 98). نظراً لتعدد واختلاف تقسيمات معايير جودة التعليم العالي، سيتم التركيز على أهم المعايير المتمثلة في:

- معيار جودة البرامج التعليمية: تُعدُّ البرامج جوهر العملية التعليمية، وتتضمن المادة العلمية التي تشمل مجموع المعلومات والمعارف والخبرات والمهارات النظرية والعملية ذات العلاقة بالتخصص، مع تحديد أساليب تدريسها وطرق تقييمها، تُركِّز البرامج على المتعلم في بلوغ

أهداف محددة (علمية، مهنية واجتماعية) وفقا لمعايير دولية معتمدة تُسهم في تطوير أدائه. يُقصد بجودة البرامج شمولها وعمقها ومُرونتها ومدى تطورها بما يتناسب مع المتغيرات والتحديات المحلية والدولية وإسهامها في التكوين المتكامل للطالب. من المعايير المعتمدة في تقييم جودة البرامج التعليمية هي التوافق مع الرؤية والرسالة والأهداف والسياق المحلي، التوافق مع التخصصات، التوافق مع متطلبات سوق العمل، التوافق مع تكنولوجيا الإعلام والاتصال، التناسق بين الجوانب النظرية والعملية (تحديد الكفاءات المطلوبة في نهاية البرامج وتطابقها مع الشهادة)، مراعاة منظومة القيم، المراجعة والتحديث الدوري، نسبة برامج التعليم الإلكتروني والتعليم المفتوح/عن بعد، نسبة البرامج المعتمدة محليا ودوليا...إلخ؛

- معيار جودة الطالب: يعتبر الطالب أساس العملية التعليمية، فهو المنتج النهائي والحلقة المحورية للتعليم العالي حيث يركز نشاط وأهداف كل الحلقات الأخرى عليه، وتُعكس جودة أدائه جودة أداء وسُمعة مؤسسات التعليم العالي. تتضمن جودة الطالب الكفاءات والمؤهلات العلمية والعملية واللغوية والتقنية والسلوكية التي تسمح له بمزاولة المسار الدراسي خلال المرحلة الجامعية، وتؤهله إما لمتابعة المسار الأكاديمي أو المسار المهني بدخول عالم الشغل. أهم المعايير المستخدمة في تقييم جودة الطالب: سياسات وشروط القبول والتوجيه نحو التخصصات المختلفة، التوافق بين عدد الطلبة والإمكانيات المتوفرة، أساليب التدريس المعتمدة، برنامج المرافقة الأكاديمية، مهارات التفكير والإبداع (النقد، التحليل...)، شمولية وتنوع أنظمة التقييم، مشاريع المقاولاتية، نسبة النجاح ونسبة التسرب، متطلبات الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، التعاقد مع القطاع الاقتصادي والاجتماعي، استقصاءات متابعة الخريجين (نسبة التوظيف، متوسط فترة البطالة قبل التوظيف، متوسط الأجر...)، عدد الطلبة الأجانب، عدد الطلبة الحاصلين على الجوائز المحلية والدولية، منح الاستحقاق ومنح الدعم، نشاطات الترفيه...إلخ (Nabil BOUZID, 2010, pp. 156-161)؛

- معيار جودة عضو هيئة التدريس: يمثل عضو هيئة التدريس أحد المحاور الرئيسية من حيث الأهمية في نجاح النشاطات المختلفة للتعليم العالي، والتي ترتبط كفاءتها وفعاليتها بجودة أداءه الوظيفي، المتضمّن كفاءات التعليم والبحث والتواصل المهني واللغوي...إلخ. تُقاس جودته بمعايير عديدة أهمها: توافق معدل التأطير (عدد الأساتذة إلى عدد الطلبة) مع المعدلات الدولية، الكفاءات الكافية لمهنة التدريس الجامعي (مهارات التدريس، المهارات اللغوية...)، توصيف المقاييس المدرسة (Syllabus) ومتابعة تنفيذها، التجديد البيداغوجي (تحديث الدروس،

استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال...)، البرامج التكوينية والتدريبية، التقييم الدوري، التوافق بين معدلات الإنتاج العلمي لعضو هيئة التدريس والمعدلات الدولية (عدد البحوث المنشورة والمفهرسة وطنيا ودوليا، عدد الملتقيات الوطنية والدولية، عدد الجوائز المحلية والدولية...)، نسبة أعضاء هيئة التدريس الدوليين... إلخ (HASSOUNET, 2010, pp. 98-100)؛

- معيار جودة البحث العلمي: يُعَدُّ البحث العلمي أحد الوظائف المحورية لمؤسسات التعليم العالي ومطلباً أساسياً من مطالب التنمية والتطور في المجتمع ومؤشراً لقياس تَقَدُّمِ الدول، وتلعب مؤسسات التعليم العالي دوراً متميزاً في ممارسة البحث العلمي، باعتبارها المؤسسة الرسمية الأولى لإجراء البحوث التي ترتبط فعاليتها بكثير من العوامل والإمكانيات المادية والبشرية. من المعايير المعتمدة في تقييم جودة البحث العلمي: التوافق بين الإمكانيات المالية والمادية والبشرية ونشاطات البحث، العلاقة مع مشكلات المجتمع وأهداف التنمية، تامين نتائج البحث، البحوث المشتركة مع مؤسسات علمية إقليمية أو دولية، توفر قاعدة بيانات للبحوث العلمية، أنظمة تسويق البحوث التطبيقية، توفر آليات لنشر الأبحاث العلمية محليا ودوليا، عدد مشاريع البحث الممولة من طرف المؤسسات، نسبة نتائج البحث إلى التكاليف، عدد الاقتباسات للبحوث المنشورة في المجالات المحكمة والمفهرسة، عامل الأثر التراكمي للبحوث المنشورة في السنة، عدد الباحثين الحاصلين على جوائز محلية ودولية والمؤلفين للكتب، عدد براءات الاختراع، عدد الدكاترة، حركية الباحثين (أساتذة/طلبة دكتوراه) على المستوى الدولي، التأطير المشترك للأطروحات... إلخ (IPE-UNESCO, 2011, p. 38)؛

- معيار جودة الهياكل والمرافق: تعتبر الهياكل والمرافق من الوسائل الفعّالة لتحقيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي لما لها من تأثير فعّال على العملية التعليمية، ولهذا فامتلاك مؤسسات التعليم العالي لهياكل ومرافق كافية ومُجَهَّزة وفقا للاحتياجات والمتطلبات ضروري لتحقيق جودة العمليات والمخرجات. تتحدّد جودة الهياكل والمرافق وفقا لتوفرها بالكم والنوع الذي يُلبى توقعات المستخدمين لها، من أهم المعايير التي تعكس جودة الهياكل والمرافق: التوافق بين عدد ومساحة الهياكل والمرافق وعدد المستخدمين لها، تَصْمِيمُهَا وفقا لمعايير الصحة والسلامة والراحة، التوافق بين هياكل البحث ومستلزماتها وعدد الباحثين ومتطلبات البحث العلمي، التجهيز بالوسائل الحديثة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، جودة المكتبة (عدد الكتب، نوعية الكتب، عناوين الكتب...)، توفر هياكل الأنشطة الدينية والثقافية والرياضية، توفر مرافق

الخدمات الصحية، توفر مواقف السيارات، خدمات الصيانة، مواعيد الفتح والإغلاق، الهياكل والمرافق الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة (قاعات في الطابق الأرضي، ممرات خاصة...)... إلخ (Integrated Islamic Universities , 2017):

- معيار جودة التمويل: يُعدُّ تمويل التعليم العالي عنصراً بالغ الأهمية، يتحكم في جميع الوظائف والنشاطات ويؤثر في أدائها، كما يُشكِّل إحدى أهم تحديات التعليم العالي في العصر الحالي، خاصة في ظل الارتفاع المستمر للطلب الاجتماعي على التعليم وقلة الموارد المالية وضعف رشادة استغلالها، وترتبط جودة التمويل بمحورين أساسيين هما: الاستقلال المالي لمؤسسات التعليم العالي والقدرة على خلق وتنوع مصادر التمويل. أهم المعايير المستخدمة في تقييم جودة التمويل: نسبة تمويل التعليم العالي إلى الميزانية العامة، التمويل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، التوافق بين حجم التمويل والوظائف والأهداف المسطرة، القدرة على خلق وتنوع مصادر التمويل، الاستقلالية في تحديد الموارد المالية وكيفية تخصيصها، الرقابة المالية (تدقيق داخلي وخارجي)، الدعم المالي من القطاع الاقتصادي، المساءلة حول استخدام الموارد المالية، نسبة النفقات الإدارية إلى إجمالي الميزانية، نسبة رواتب الأكاديميين، حرية اقتراض الأموال واستثمارها، نسبة الدخل الذي تم توليده من إجمالي الإيرادات (إيرادات البحث، رسوم الطلبة، تقديم الاستشارات...)... إلخ.

4. منهج الدراسة

تم الاعتماد في الجانب النظري على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتضمن وصف وتحليل أهم المفاهيم المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة، أما في الجانب التطبيقي للبحث، فقد تم الاعتماد على المنهج الإحصائي من خلال تطبيق أسلوب معاينة الحصص، بالاعتماد الاستبتيان كأداة أساسية لجمع البيانات، حيث تمَّ استطلاع آراء عينة من 476 أستاذ دائم، تم توزيعها حسب متغيرات المراقبة، أما في تحليلنا لبيانات الدراسة الميدانية فقد اعتمدنا على مجموعة من الإحصاءات والاختبارات الإحصائية التي تتوافق مع طبيعة البيانات وأهداف الدراسة، كالمتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، إحصائية ستيودنت "T-Test"، إحصائية فيشر، تحليل التباين الأحادي "ANOVA"، اختبار "Bonferroni" هو اختبار مكمل لاختبار تحليل التباين "ف"، هدفه تحديد اتجاه الفروق في إجابات المبحوثين حول محاور الاستبتيان في حالة ما إذا كانت حجم العينة غير متساو، ونموذج الانحدار المتعدد. تم استغلال ومعالجة قاعدة البيانات بواسطة البرنامج الإحصائي (SPSS,V22). تمثلت الحدود المكانية للدراسة في

مؤسسات التعليم العالي المتمثلة في جامعة سطيف-1، المركز الجامعي بميلة والمدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي بالجزائر، أما الحدود البشرية فشملت أعضاء هيئة التدريس الدائمين خلال السنة الجامعية 2017/2018 خلال الفترة من شهر أكتوبر 2017 إلى غاية نهاية شهر ماي 2018.

فيما يخص صدق، تجريب وثبات الاستبيان، فقد تم تحكيمة من طرف المتخصصين في موضوع البحث وفي مجال تصميم الاستبيانات، ثم تم تجريبه على عينة الاختبار المكونة من 30 أستاذ، كما تمّ اختبار ثبات أداة القياس باستخدام معامل ألفا كرو نباخ **de Alpha (Cronbach)** والذي يأخذ قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، وأي زيادة في قيمة معامل ألفا كرو نباخ تعني زيادة في مصداقية البيانات، وبالتالي إمكانية أن تنعكس نتائج العينة للمجتمع المدروس (Bernard GRAIS, 2003, p. 104). بلغت قيمة ألفا كرو نباخ لكل من محوري مبادئ الحوكمة ومعايير الجودة 0,954 و0,947 على التوالي ويمكن اعتبارها نسبة عالية لأنها تزيد عن الحد الأدنى إحصائياً وبالبالغة (Manu CARRICANO et Fanny POUJOL, 2008, p. 53) 0,65، وقُدِّر معامل الثبات الإجمالي للأداة بـ 0,968 وهو أكبر من 0,65، وهذا ما يدل على تمّتع أداة الدراسة بصورة عامة بمعامل ثبات عال، وإمكانية اعتمادها في الدراسة. أما حساب حجم العينة فقد اعتمدنا معادلة STEVEN THOMPSON:

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{\left[\left[N-1 \times (d^2 \div z^2) \right] + p(1-p) \right]}$$

حيث:

N : حجم المجتمع;

p : نسبة الوحدات التي تتوفر فيها الخاصية المدروسة في المجتمع ((نظرا لعدم وجود دراسات سابقة أُجريت بهذا الموضوع، وفي الجامعات محل الدراسة ذاتها، يتم افتراض تساوي نسبة توافر الخاصية المطلوب دراستها في المجتمع مع نسبة عدم توافرها أي 50% لكل من p و q) :

q : نسبة الوحدات التي لا تتوفر فيها الخاصية المدروسة في المجتمع؛

z : القيمة المعيارية المقابلة لدرجة الثقة 95%؛

d : خطأ المعاينة.

بتطبيق معادلة Steven THOMPSON، تم تحديد حجم العينة على مستوى الجامعات محل الدراسة والمقدر بـ 476 عضو (أنظر الجدول رقم (01))، وبعد حساب حجم العينة على مستوى كل مؤسسة جامعية، تم توزيعه لكل جامعة وفقا للعينة النسبية التي تعتمد على وزن كل خاصية (مقيدش نزيهة ، 2010 ، الصفحات 118-123)، وذلك وفقا لمتغيرات المراقبة المناسبة.

5. نتائج الدراسة ومناقشتها

من أهم النتائج المتوصل إليها فيما يخص مبادئ الحوكمة نذكر:

- تقييم واقع مجالس القيادة والإدارة العليا كان متوسطا، وهذا يمكن أن يرتبط بواقع الكليات والمعاهد والأقسام الذي يختلف من مؤسسة لأخرى؛

- أكدّت الآراء تطبيق المسؤولية بدرجة عالية جدا مقابل تطبيق المساءلة بدرجة منخفضة جدا، بمعنى أن الالتزام بأداء المهام والمسؤوليات مُطبّق لكنه لم يَجْر مساءلة بموجب المسؤوليات الممنوحة، وهذا سواء من ناحية وجود قنوات وآليات لهذه المساءلة أو وجود آليات رقابة وتقييم دوري للأداء أو توفر نظام لمحاربة مختلف أشكال الفساد، وهذا ربما يرتبط بواقع مؤسسات التعليم العالي الجزائرية الذي ينبع وينعكس من الواقع والمناخ العام للدولة الذي ينجريه في أغلب مؤسساتها؛

- كان مستوى تطبيق المشاركة في مؤسسات التعليم العالي محل الدراسة عاليا جدا، إلا أن هذا المستوى ارتبط في أغلبه بالشؤون الداخلية المتعلقة بالأمر الروتينية البيداغوجية والإدارية؛

- تقييم مستوى تطبيق الاستقلالية كان عاليا جدا فيما يخص المسائل المرتبطة بالجانب البيداغوجي والإداري الذي تتمتع فيه الكليات والمعاهد والأقسام بقدر مرتفع نسبيا من الحرية، بينما كان التقييم منخفضا جدا فيما يتعلق بتبني اللامركزية في اتخاذ القرارات وتخصيص الميزانية والقضايا الاستراتيجية، وهذا بسبب مركزية نظام التعليم العالي في الجزائر وضعف استقلاليته المالية؛

- تمّ تقييم مستوى تطبيق الإفصاح والشفافية بدرجة متوسطة، وتبيّن أن اتجاه الآراء كان مرتفعا فيما يخص جانب الإفصاح في المقابل كان تقييم إجراءات الاتصال ومستوى الشفافية ضعيفا؛

- تقييم مستوى فاعلية الأداء كان بدرجة منخفضة جدا، خاصة ما يتعلق بقيام مؤسسات التعليم العالي بتقييم ذاتي دوري لأنشطتها وتحليل أسباب رسوب الطلبة وتشجيع الأساتذة ذوي الأداء المتميز؛
- تم تقييم مستوى الأخلاقيات ومستوى تطبيق العدالة بدرجة عالية بالنسبة لأغلب عباراته؛
- رغم وجود تباين في الآراء إلا أن المستوى العام لتطبيق مبادئ الحوكمة كان متوسطا (أنظر الجدول رقم (02))، وعلى هذا الأساس تمّ تأكيد صحة الفرضية الأولى التي تنص على أن: «مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة متوسط في مؤسسات التعليم العالي محل الدراسة».
- من أهم النتائج المتوصل إليها فيما يخص معايير الجودة نذكر:
 - مستوى توافر معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي محل الدراسة كان منخفضا جدا (أنظر الجدول رقم (03))، وذلك بالنسبة لأغلب المعايير والمتمثلة في جودة الهياكل والمرافق، جودة البرامج الأكاديمية، جودة الطالب، جودة البحث العلمي وجودة عضو هيئة التدريس، وأيضا بالنسبة لأغلب العبارات، وبناء على ذلك تبيّن عدم تأكيد صحة الفرضية الثانية التي مضمونها أن: «مستوى توافر معايير الجودة متوسط في مؤسسات التعليم العالي محل الدراسة».
- من أهم النتائج المتوصل إليها فيما يخص الفروق في الآراء حول مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة وتوافر معايير الجودة نذكر:
 - بينت النتائج (أنظر الجدول رقم (04)) أن قيمة "F" لمتغير مبادئ الحوكمة ومتغير معايير الجودة دالة إحصائيا، هذا ما يعني وجود فروق دالة إحصائيا في الآراء حول مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة ومستوى توافر معايير الجودة حسب متغير "الجامعة"، أي أن مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة يختلف من جامعة لأخرى.
 - تؤكد النتائج أيضا (أنظر الجدول رقم (05)) أن مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في جامعة سطيف-1 أفضل منه في المدرسة الوطنية، وهذا يمكن أن يرتبط بالبيئة التنظيمية التي تختلف بين الجامعة والمدرسة العليا، فالجامعة والمدرسة تختلفان سواء من حيث البنية التنظيمية والقانونية وحتى من حيث تاريخ النشأة (ENSSEA).

- أكدت نتائج أيضا (أنظر الجدول رقم (06)) أن مستوى توافر معايير الجودة في المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي أفضل منه في جامعة سطيف-1 وأفضل منه في المركز الجامعي بميلة، هذا ربما يرتبط بنظام المدارس العليا والبيئة التنظيمية والتكوين الذي تعتمده، وأيضا عدد الطلبة المحدود الذي تستقبله ومستواهم الدراسي، أيضا المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي نشأت كمدرسة سنة 2008 وتمَّ تغيير موقعها الجغرافي سنة 2014 مما يعكس حداثة هياكلها ومرافقها.

- أيضا بينت النتائج (أنظر الجدول رقم (07)) من خلال اختبار "T-Test" وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الآراء حول مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة ومستوى توافر معايير الجودة حسب متغير تولي منصب إداري لصالح الأساتذة الذين تولوا أو يتولون مناصب إدارية، أي أن من تولوا أو يتولون منصب إداري يُقيمون مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة ومستوى توافر معايير الجودة بشكل أحسن من الذين لم يتولوا منصب إداري، وهذا لأن من تولوا أو يتولون المناصب الإدارية كانوا بشكل مباشر أو بآخر مسؤولين عن تشكيل هذا الواقع أو على الأقل جزء منه، لذلك هم يقيمونه بشكل إيجابي أكثر من غيرهم المفروض عليهم هذا الواقع.

وبهذا تأكدت صحة الفرضية الثالثة التي تنص على أنه: «توجد فروق دالة إحصائية في الآراء حول مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة ومستوى توافر معايير الجودة حسب بعض متغيرات المراقبة».

من أهم النتائج المتوصل إليها بالنسبة للعلاقة بين مبادئ الحوكمة ومعايير الجودة نذكر:

- أكدت نتائج تحليل الانحدار المتعدد على معنوية النموذج وقوته التفسيرية وعلى وجود علاقة تأثير إيجابية ومعنوية بين مبادئ الحوكمة ومعايير الجودة (أنظر الجدول رقم (08)):

- على أساس نتائج الانحدار المتعدد المبينة في الجدول رقم (08) يمكن القول أن مبادئ الحوكمة خاصة كلا من الأخلاقيات، الاستقلالية، فعالية الأداء، المسؤولية والمساءلة تؤثر في تحقيق معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية محل الدراسة، أما فيما يخص اتجاه وقوة العلاقة بينهما فيتضح أن تأثير مبادئ الحوكمة كان إيجابيا وقويا على تحقيق معايير الجودة حيث قُدِّرت القوة التفسيرية للنموذج بـ (41%) وهي نسبة مرتفعة حسب رأي الباحثة، لأن جودة التعليم العالي تتحكم فيها العديد من العوامل التي لم يشملها نموذج الدراسة عدا مبادئ الحوكمة، والمقدَّرة بنسبة (59%) في النموذج، ونشير على سبيل المثال لا الحصر إلى المناخ السياسي والاقتصادي، وأيضا الواقع الاجتماعي وثقافة الأفراد، والإطار

القانوني والتشريعي والتنظيمي الذي تُحدِّده وتتحكم فيه الوزارة الوصية وغيرها من العوامل الأخرى. المبادئ التي كان تأثيرها معنويا وإيجابيا على جودة التعليم العالي المتمثلة في الأخلاقيات، الاستقلالية، فعالية الأداء والمسؤولية والمساءلة بهذا الترتيب، ترى الباحثة أنها كما جاءت مرتبة حسب أهميتها فإنها تعكس أولوية كل مبدأ في الواقع، فلا يمكن الحديث عن حوكمة رشيدة في ظل غياب أو تدهور الأخلاقيات في مرتبة أولى وضعف مستوى الاستقلالية في مرتبة ثانية، وفي ظل افتراض توفر مستوى مرتفع من الاستقلالية لا يمكن تجسيد حوكمة رشيدة دون تحقيق فعالية في الأداء في مرتبة ثالثة، وهذه الأخيرة وإن تحققت فلا يمكن الوصول إلى تجسيد حوكمة رشيدة في ظل ضعف أو غياب المسؤولية والمساءلة في مرتبة رابعة.

هذه النتائج تَمَّ تأكيد صحة الفرضية الرابعة جزئيا والتي مضمونها: « تؤثر مبادئ الحوكمة إيجابا في تحقيق معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي محل الدراسة».

6. الخاتمة

إن إصلاح مؤسسات التعليم العالي الجزائرية يتطلب إعادة تقييمها على ضوء نظام الحوكمة الذي يُعد نموذج حقيقي للإصلاحات من خلال تجسيد مبادئه كآليات عملية لتفعيل نظام ضمان الجودة، وتبنيها من طرف صناعات القرار كمنهج يحظى بالتزام شامل من القمة إلى القاعدة. كما يحتاج لإرادة سياسية حقيقية، وإلا فإن أي إصلاح سيحول دون تحقيق الهدف، فمعظم مؤسسات التعليم العالي الرائدة تُدرج ضمن استراتيجياتها نظام حوكمة مُعلن وواضح، وحققت من خلاله نتائج إيجابية على مستوى عناصر نظامها ككل (مدخلات-عمليات-مخرجات)، والتي مكَّنتها من احتلال الصدارة في قوائم التصنيف العالمي. بناء على نتائج الدراسة الميدانية، وأيضا نتائج سؤال مفتوح في القسم الأخير من الاستبيان حول معوقات تطبيق مبادئ الحوكمة، تم تقديم مجموعة بعض المقترحات كما يلي:

- ضرورة خلق آليات وقنوات للرقابة والتقييم الدوري لأداء مؤسسات التعليم العالي، وأيضا تشكيل لجان استشارية مُختصة في ذلك على كل المستويات الإدارية؛

- ضرورة خلق آليات واضحة للمساءلة على المستويات الإدارية المختلفة، وتوفير أنظمة لمحاربة مختلف أشكال الفساد، مع تشكيل هيئة لمساءلة مؤسسات التعليم العالي عن نتائج أداؤها؛

- توسيع نطاق المشاركة في القضايا الاستراتيجية والقضايا التي تمس الأطراف ذات المصلحة الداخلية والخارجية بشكل مباشر؛
- العمل على تطبيق لامركزية نظام التعليم العالي في الجزائر، وهذا ما يتطلب تفويض ومرونة أكبر ومشاركة أوسع لكل الأطراف المعنية في اتخاذ القرار؛
- تحسين مستوى الشفافية والإفصاح عبر نشر التقارير المالية وغير المالية للأطراف ذات المصلحة، والعمل على إيجاد الآليات لمناقشتها وتقييمها على مستوى المجالس؛
- تجسيد مفهوم الوقف في التمويل وتطوير الشراكة مع القطاع الاقتصادي والمجتمع لتأمين تمويل إضافي للتعليم العالي؛
- إعادة النظر في الهياكل التنظيمية لمؤسسات التعليم العالي في الجزائر، وإنشاء مجالس ولجان مختصة في تطبيق ومتابعة ومراجعة نظام الحوكمة على جميع المستويات؛
- تعزيز نظام ضمان الجودة على أرض الواقع من خلال ربطه بآليات تطبيق تقوم على مبادئ الحوكمة، وضرورة متابعة التطورات العالمية من طرف هيئات الجودة وربط هذه الأخيرة بشبكات عالمية في مجال تطوير الجودة.

7. قائمة المراجع :

- خلود صابر (2007)، استقلال الجامعة، الطبعة الأولى، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مصر.
- مروان حمودة الدهدار وآخرون، (2017) واقع حوكمة الجامعات الفلسطينية، مجلة العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، المجلد 25، العدد 01، فلسطين.
- ذهبية الجوزي (2013)، الحكم الراشد وجودة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر»، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- مقيدش نزيهة (2010)، أهمية المعاينة في الدراسات الإحصائية: دراسة تطبيقية حول الحوكمة في الجامعة الجزائرية من خلال سبر لآراء طلبة جامعة فرحات عباس سطيف»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف 1، الجزائر.

- خالد خميس السر(2013)، عوائق تطبيق الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي في فلسطين وسبل التغلب عليهما، ورشة عمل حول: «حوكمة مؤسسات التعليم العالي»،الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- المرجع الوطني لضمان الجودة، متوفر على الرابط: (شاهد يوم 2018/08/08)
- <http://www.enssea.net/organisation-et-encadrement/organisation-administrative/presentation>
- موقع جامعة سطيف، متوفر على الرابط: (شاهد يوم 2019، 11، 09)
- <https://www.univ-setif.dz/universite>
- Bernard GRAIS (2003) Méthodes Statistiques, 3^{ème} Edition, Dunod, Paris.
- Fabrice HENARD ET Alexander MITTERLE (2010), Governance and Quality Guidelines in Higher Education, a Review of Governance Arrangements and Quality Assurance Guidelines», OCDE, Paris.
- Manu CARRICANO et Fanny POUJOL (2008), Analyses de Données avec SPSS : Synthèse de Cours&Exercices Corrigés, Pearson Education, France.
- Khalid Zaman (2015), Quality Guidelines for Good Governance in Higher Education across the Globe», Pacific Science Review B : Humanities and Social Sciences, Elsevier, N°01, Amsterdam &UK.مجلة
- Francisco GANGA et al(2017)A Synchronic Analysis of University Governance : A Theoretical View of The Sixties and Seventies »,Educ.Pesqui,Sao Paulo,Vol 43, N°02, [Brazil](#).
- Adriana. Jet al (2012), Universities Through the Looking Glass: Benchmarking University Governance to Enable Higher Education Modernization in MENA, Center for Mediterranean Integration& World Bank Report, Paris.
- IPE-UNESCO (2011), Evaluer la Qualité, Institut International de Planification et l'Education, UNESCO, Paris.
- OCDE (2013), Changing Patterns of Governance in Higher Education, Education Policy Analysis Report, OCDE, Paris.

- OCDE (2011), L'Enseignement Supérieur à l'Horizon 2030, Mondialisation, Vol 02, Centre pour la Recherche et l'Innovation dans l'Enseignement, OCDE, Paris.
- UNESCO (1998), Higher Education in the Twenty-First Century Vision and Action», International Conference on Higher Education, UNESCO, Paris.
- N.HASSOUNET (2010), Les Causes de Développement de l'Assurance Qualité et les Critères d'Evaluation dans l'Enseignement, Colloque International sur: «Les Enjeux de l'Assurance Qualité dans l'Enseignement Supérieur», Université Skikda, Algérie.
- Nabil BOUZID(2010), La Qualité de L'Enseignement Supérieur et son Evaluation», Colloque International sur: «Les Enjeux de l'Assurance Qualité dans l'Enseignement Supérieur», Université de Skikda, Algérie.

8. ملاحق:

الجدول (01): حساب حجم العينة في مؤسسات التعليم العالي محل الدراسة

المؤسسة الجامعية	حجم المجتمع	حجم العينة
جامعة سطيف 1-	1498	306
المركز الجامعي لميلة	374	107
المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي	108	63
حجم العينة الإجمالي	1980	476

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معادلة Steven THOMPSON

الجدول (02): اختبار الفرضية المتعلقة بمستوى تطبيق مبادئ الحوكمة

اتجاه الآراء حول مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة					
المحاور	\bar{X}	δ	T	Sig	القرار
01 مجالس القيادة والإدارة العليا	2,93	0,81	-1,94	0,054	غير دال (متوسط)
02 المسؤولية والمساءلة	2,88	0,74	-3,47	0,001	دال (منخفض جدا)
03 المشاركة	3,25	0,80	6,78	0,000	دال (عالي جدا)
04 الاستقلالية	2,95	0,59	-1,69	0,090	غير دال (متوسط)
05 الإفصاح والشفافية	3,05	0,77	1,43	0,155	غير دال

(متوسط)						
06	فعالية الأداء	2,89	0,71	-3,23	0,001	دال (منخفض جدا)
07	العدالة	3,09	0,73	2,89	0,004	دال (عالي جدا)
08	الأخلاقيات	3,10	0,72	3,04	0,002	دال (عالي جدا)
	مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة	3,02	0,58	0,73	0,468	غير دال (متوسط)

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

الجدول (03): اختبار الفرضية المتعلقة بمستوى توافر معايير الجودة

اتجاه الآراء حول مستوى توافر معايير الجودة						
المحاور	\bar{X}	δ	T	Sig	القرار	
01	جودة البرامج الأكاديمية	2,85	0,78	-4,25	0,000	دال (منخفض جدا)
02	جودة الطالب	2,49	0,73	-15,31	0,000	دال (منخفض جدا)
03	جودة عضو هيئة التدريس	2,98	0,78	-0,53	0,599	غير دال (متوسطة)
04	جودة البحث العلمي	2,46	0,77	-15,25	0,000	دال (منخفض جدا)
05	جودة الهياكل والمرافق	2,87	0,81	-3,61	0,000	دال (منخفض جدا)
	مستوى توافر معايير الجودة	2,73	0,63	-9,34	0,000	دال (منخفض جدا)

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

الجدول (04): اختبار "ANOVA" للفروق في الآراء حول مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة

ومستوى توافر معايير الجودة حسب متغير "الجامعة"

القرار	مستوى الدلالة	قيمة "F"	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	المحور
دال (توجد فروق)	0.02	3,964	1,34	2	2,68	بين المجموعات
			0,338	473	159,909	داخل المجموعات
			/	475	162,589	المجموع

دال (توجد فروق)	0,000	10,170	3,840	2	7,680	بين المجموعات	معايير الجودة
			0,387	473	178,592	داخل المجموعات	
			/	475	186,272	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

الجدول (05): اختبار "Bonferroni" لتحديد مصدر الفروق في الآراء حول مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة حسب متغير "الجامعة"

مستوى الثقة		مستوى الدلالة	الخطأ المعياري	فرق المتوسطات	الجامعة	الجامعة	المتغير
الحد الأعلى	الحد الأدنى						
0,1692	-0,1445	1,000	0,06530	0,01236	المركز الجامعي لميلة	جامعة سطيف1	مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة
0,4174	0,0309	0,017	0,08044	0,22414*	المدرسة الوطنية		
0,1445	-0,1692	1,000	0,06530	-0,01236	جامعة سطيف1	المركز الجامعي لميلة	
0,4336	-0,0101	0,067	0,09234	0,21178	المدرسة الوطنية		
-0,0309	-0,4174	0,017	0,08044	-0,22414*	جامعة سطيف1	المدرسة الوطنية	
0,0101	-0,4336	0,067	0,09234	-0,21178	المركز الجامعي لميلة		

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

الجدول (06): اختبار "Bonferroni" لتحديد مصدر الفروق في الآراء حول مستوى توافر معايير الجودة حسب متغير "الجامعة"

مستوى الثقة		مستوى الدلالة	الخطأ المعياري	فرق المتوسطات	الجامعة	الجامعة	المتغير
الحد الأعلى	الحد الأدنى						
0,0416	-0,2900	0,218	0,06901	-0,12417	المركز الجامعي لميلة	جامعة سطيف1	مستوى تطبيق معايير الجودة
-0,1716	-0,5801	0,000	0,08501	-0,37588*	المدرسة		

					الوطنية	
0,2900	-0,0416	0,218	0,06901	0,12417	جامعة سطيف 1	المركز الجامعي لميلة
-0,0173	-0,4861	0,031	0,09758	-0,25171*	المدرسة الوطنية	
0,5801	0,1716	0,000	0,08501	0,37588*	جامعة سطيف 1	المدرسة الوطنية
0,4861	0,0173	0,031	0,09758	0,25171*	المركز الجامعي لميلة	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

الجدول (07): اختبار "T-Test" للفروق في الآراء حسب متغير "تولي منصب إداري"

القرار	مستوى الدلالة	قيمة "T"	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	تولي منصب إداري	المتغير
دال (توجد فروق لصالح من تولي المنصب)	0,000	3,66	0,55	3,12	نعم	مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة
			0,60	2,92	لا	
دال (توجد فروق لصالح من تولي المنصب)	0,020	2,34	0,60	2,79	نعم	مستوى توافر معايير الجودة
			0,64	2,65	لا	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

الجدول (08): نتائج اختبار الانحدار المتعدد للعلاقة بين "مبادئ الحوكمة" و "معايير الجودة"

القرار	اختبار "T-Test"		معاملات "Bêta"	معادلة الانحدار		المتغيرات المستقلة (المفسرة)
	مستوى الدلالة	قيمة "T"		الخطأ المعياري	المعاملات "B"	
دال يؤثر إيجابا	0,000	4,816	-	0,126	0,608	الثابت (باقي العوامل الأخرى)
غير دال لا يؤثر	0,975	0,031	0,002	0,041	0,001	مجالس القيادة والإدارة العليا
دال يؤثر إيجابا	0,039	2,065	0,114	0,047	0,096	المسؤولية و المساءلة
غير دال لا يؤثر	0,292	1,055	0,060	0,045	0,047	المشاركة
دال يؤثر إيجابا	0,000	3,751	0,183	0,051	0,192	الاستقلالية
غير دال لا يؤثر	0,150	1,442	0,071	0,041	0,059	الإفصاح والشفافية
دال يؤثر إيجابا	0,026	2,236	0,142	0,056	0,125	فعالية الأداء
غير دال لا يؤثر	0,352	-0,931	-0,054	0,050	-0,046	العدالة
دال يؤثر إيجابا	0,000	4,334	0,256	0,054	0,233	الأخلاقيات
المعنوية الكلية للنموذج:						
40,638					قيمة (F)	
0,000					المعنوية (Sig)	
القوة التفسيرية للنموذج:						
0,410					معامل التحديد (R ²)	
0,641					معامل الارتباط المتعدد (R)	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS